

## عدالة الصحابة وعصمة الأئمة (دراسة مقارنة بين أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية الإثني عشرية)

فجر عزيزة

جامعة الإسلامية العالمية الإندونيسية, إندونيسيا  
البريد الإلكتروني : [fajrin.azizah@uiii.ac.id](mailto:fajrin.azizah@uiii.ac.id)

### المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مقارنة بين مفهوم عدالة الصحابة عند أهل السنة والجماعة، ومفهوم عصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية، بوصفهما من أبرز القضايا العقدية التي أثرت في بناء المرجعية الدينية لدى الفريقين. ينطلق البحث من إشكالية رئيسة تتمثل في بيان طبيعة السلطة الدينية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. وكيف أسهمت هذه المفاهيم في تشكيل البنية المعرفية والتشريعية لكل مذهب. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية لكلا المذهبين، وتحليل النصوص العقدية، ومقارنة الأدلة النقلية والعقلية التي يستند إليها كل فريق. وقد أظهرت النتائج أن الشيعة الإمامية ينظرون إلى الإمامة بوصفها امتدادا للنبوة، ويشترطون العصمة والنص الإلهي في تعيين الإمام، مما يجعل أقوال الأئمة مصدرا أساسيا للتشريع. في المقابل، يرى أهل السنة والجماعة أن الصحابة عدول في الرواية، دون القول بعصمتهم، ويجيزون لهم الاجتهاد، ويعتمدون في التشريع على القرآن والسنة وإجماع الصحابة ومن تبعهم. وتكشف الدراسة أن هذا الاختلاف العقدي يعكس تباينا عميقا في البنية المعرفية وأصول الاستدلال بين المذهبين، الأمر الذي أدى إلى تمايز واضح في مناهج فهم النصوص الشرعية وتحديد مصادرها. وتخلص الدراسة إلى أن مسألتى عدالة الصحابة وعصمة الأئمة تمثلان محورا أساسيا في تفسير طبيعة الخلاف العقدي والتشريعي بين الفريقين.

**الكلمات الدالة :** عصمة الأئمة، عدالة الصحابة، الشيعة الإمامية، أهل السنة والجماعة، دراسة مقارنة.

**THE JUSTICE OF THE COMPANIONS AND THE INFALLIBILITY OF THE  
IMAMS (A COMPARATIVE STUDY BETWEEN THE SUNNIS AND THE  
TWELVER SHIITES)**

**Fajrin Azizah**

Universitas Islam Internasional Indonesia, Indonesia  
E-mail : fajrin.azizah@uiii.ac.id

**Abstract**

*This research aims to conduct a comparative analysis of the concept of the justice of the Companions among the Ahl al-Sunnah wa'l-Jama'ah and the concept of the infallibility of the Imams among the Twelver Shi'a, as these are among the most prominent doctrinal issues that have influenced the establishment of religious authority within both groups. The research begins with a central question: defining the nature of religious authority following the death of the Prophet, peace be upon him. It also examines how these concepts contributed to shaping the epistemological and legislative frameworks of each school of thought. The research employs a comparative analytical approach, gathering scholarly material from the primary sources of both schools, analyzing doctrinal texts, and comparing the textual and rational evidence relied upon by each group. The results showed that the Twelver Shiites view the Imamate as an extension of prophethood and require infallibility and divine text in the appointment of the Imam, making the statements of the Imams a primary source of legislation. In contrast, the Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah view the Companions as trustworthy narrators, without asserting their infallibility, permit them to exercise ijtihad, and rely in legislation on the Qur'an, the Sunnah, and the consensus of the Companions and those who followed them. The research reveals that this doctrinal difference reflects a profound divergence in the epistemological structure and principles of reasoning between the two schools, which has led to a clear distinction in their approaches to understanding legal texts and determining their sources. The research concludes that the issues of the justice of the Companions and the infallibility of the Imams represent a central axis in interpreting the nature of the doctrinal and legislative disagreement between the two groups.*

**Keywords:** *The infallibility of the Imams, the justice of the Companions, the Twelver Shiites, the Sunnis and the Jama'ah, A comparative study.*

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أمّا بعد:

فبعد وفاة النبي ﷺ، واجه المسلمون تحديًا كبيرًا في الحفاظ على استمرارية التعاليم الإسلامية وبناء السلطة الدينية التي تُرجع إليها الأمة في فهم النصوص وتطبيقها. وفي هذا السياق، برزت المذاهب الإسلامية المختلفة، ومن أبرزها مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، حيث سعى كلٌّ منهما إلى تقديم تصوّر عقدي يلبي تلك الحاجة.

ويرتكز الخلاف بين المذهبين على جملة من المفاهيم العقدية الأساسية، من أهمها مسألتنا عدالة الصحابة وعصمة الإمام. فأهل السنة والجماعة يرون أن الصحابة رضي الله عنهم هم خير القرون، وقد نالوا شرف الصحبة للنبي ﷺ، وتواترت النصوص في الثناء عليهم، ولذلك يحكمون بعدالتهم في الجملة، ويقبلون رواياتهم دون الحاجة إلى التثبت الفردي في عدالتهم. أمّا الشيعة الإمامية، فيخالفون هذا الأصل، إذ لا يقولون بعدالة جميع الصحابة، بل يرون أن بعضهم قد انحرف بعد وفاة النبي ﷺ، ومن ثمّ لا يقبلون الروايات إلا عمّن ثبتت مولاته لأئمة أهل البيت.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العصمة؛ إذ ترى الشيعة الإمامية أن الإمامة ليست منصباً سياسياً فحسب، بل هي امتداد لمقام النبوة في الهداية والبيان، مما يقتضي القول بعصمة الأئمة من الخطأ والذنب. في المقابل، يرفض أهل السنة القول بعصمة غير الأنبياء، ويرون أن الإمام أو الخليفة بشر يجوز عليه الخطأ والصواب، ولا يشترطون العصمة فيمن تُبنى عليه المرجعية الدينية، بل يكتفون بثبوت العدالة في نقل الرواية.

وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول هذين المفهومين بوصفهما من أبرز نقاط الخلاف العقدي بين المذهبين، لما لهما من أثر عميق في تشكيل البنية المعرفية والمرجعية الدينية لدى المسلمين عبر العصور، إضافة إلى قلة الدراسات المقارنة المتعمقة التي تجمع بينهما في إطار تحليلي واحد.

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الإشكالات الآتية:

1. ما الجذور التاريخية لنشأة الشيعة الإمامية الإثني عشرية، وكيف تطور مفهوم الإمامة لديهم؟
2. ما مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة في بناء المرجعية الدينية؟
3. ما مفهوم عصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية، وما دور الأئمة في تشكيل السلطة الدينية لديهم؟
4. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذهبين في مسألتنا عدالة الصحابة وعصمة الإمام؟
5. كيف تؤثر هاتان العقيدتان في بناء السلطة الدينية والمرجعية العقدية عند كل من الفريقين؟

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان الجذور التاريخية لنشأة الشيعة الإمامية الإثني عشرية، وتتبع تطور مفهوم الإمامة لديهم .
2. تحليل مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة ودورهم في بناء المرجعية الدينية .
3. دراسة مفهوم عصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية، وبيان أثره في تشكيل السلطة الدينية .
4. إجراء مقارنة تحليلية بين المذهبين في مسألتها عدالة الصحابة وعصمة الإمام .
5. توضيح أثر الاختلاف العقدي بينهما في تشكيل البنية المعرفية والدينية لكل مذهب.

### منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية والدراسات المعاصرة، ثم تحليل النصوص العقديّة، ومقارنة الأدلة النقلية والعقلية التي يستند إليها كل مذهب، وصولاً إلى استخلاص النتائج العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

### الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع العصمة وعدالة الصحابة، من أبرزها:

1. العصمة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة للدكتور عصام السيد محمود عبد الرحيم<sup>1</sup>، وقد تناول فيه مفهوم العصمة عند الشيعة، وعصمة الأنبياء والأئمة وفاطمة رضي الله عنها .
2. عصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية: عرض ونقد للدكتور علي عايد مقدادي<sup>2</sup>، ورکز هذا البحث على الأدلة التي يستند إليها الشيعة في إثبات عصمة الأئمة .

<sup>1</sup> محمود عبد الرحمن، "العصمة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية (دراسة تحليلية نقدية مقارنة)".

<sup>2</sup> مقدادي وآخرون، "عصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية (عرض ونقد)".

3. عدالة الصحابة في القرآن: دراسة مقارنة بين تفاسير أهل السنة والشيعة الإثني عشرية للدكتور عمر عبد الرحمن محمود شنك<sup>3</sup>، حيث تناول دلالة الآيات المتعلقة بالصحابة وتحليلها عند الفريقين .

4. صحابة النبي عند السنية والشيعة وأثره في أصالة الحديث لمحمد عمران<sup>4</sup>، وناقش فيه مواقف المذهبين من عدالة الصحابة وانعكاس ذلك على قبول الروايات .

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أن معظمها تناول أحد المفهومين دون الآخر، أو لم يركز على المقارنة الشاملة بينهما من حيث البنية العقدية والمعرفية، وهو ما يسعى هذا البحث إلى استكماله.

### المبحث الأول : جذور تاريخية مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية

إن نشأة التشيع لم تكن رأياً موحداً في هذه المسألة، بل وجدت عدة أقوال عن نشأة التشيع في كتب الشيعة المعتمدة، وفيها ثلاثة أقوال:

الأول: أن التشيع ظهر قبل رسالة النبي صلى الله عليه وسلم. وذلك باعتقاد أن بعثة النبي ﷺ جاءت مقترنة مع وصيته بالخلافة لعلي رضي الله عنه.

الثاني: رأي بعض الروافض عند الشيعة أن التشيع ظهر في عصر النبي ﷺ لوجود بعض الصحابة الذين يتشيعون لعلي .

الثالث: أن بداية ظهور التشيع في وقعة الجمل، حينما قصد عليّ طلحة والزبير ليقاتلها حتى يفيئا إلى أمر الله تعالى، فسمي من اتبعه على ذلك بالشيعة، ويقول علي: "شيعتي" أي أنصاره وأتباعه.<sup>5</sup>

وتفرقت الشيعة إلى فرق عدة، وتباينت آراء علماء المسلمين في تقسيم أصول فرق الشيعة، فالإمام الأشعري يقسم الشيعة إلى ثلاث طوائف رئيسة، هي: الغالية، والرافضة (الإمامية)، والزيدية.

<sup>3</sup> محمود شنك، "عدالة الصحابة في القرآن - دراسة مقارنة بين تفاسير أهل السنة والمبتدعة 'الشيعة الإثني عشرية نموذجاً'".

<sup>4</sup> Imran, "Sahabat Nabi dalam Perspektif Sunni dan Syi'ah (Pengaruhnya pada Kesahihan Hadits)".

<sup>5</sup> عبد الله بن علي القفازي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، 1414 هـ. ص 57-68.

ويرى أن الإثني عشرية تندرج ضمن فرق الرافضة (الإمامية)، ويصفها بأنها التي تمثل غالبية أتباع المذهب الشيعي<sup>6</sup>.

ومصطلح الرافضة في البداية استخدمه أعداء الشيعة لانتقاد موقفهم تجاه الخليفين أبي بكر وعمر، وفي عهد الإمام الصادق كان هذا المصطلح يشير إلى أتباعه ولم يكن يعرف في عصره مصطلح الإمامية. بعد وفاة الكاظم ظهر انقسام فرق الشيعة وظهرت جماعة اسمها "الواقفة". ثم ظهر بعد ذلك أتباع علي بن موسى الرضا ويطلق عليهم اسم الإمامية، الذين يؤمنون بسلسلة الإثني عشر إمامًا من نسل الحسين كأهل البيت المعصومين<sup>7</sup>.

فيطلق الإمامية أيضا على بعض فرق الشيعة لقولهم بالنص على إمامة علي. كما عرفه الشهرستاني بقوله: "يطلق وصف الشيعة على الذين خصوا علي بن أبي طالب بالولاء، واعتقدوا أن الإمامة والخلافة قد ثبتتا له بنص صريح ووصية واضحة، كما يؤمنون بأن الإمامة محصورة في نسله ولا يجوز انتقالها إلى غيرهم. ويرون أن الإمامة ليست مسألة فرعية أو مصلحة تفوض إلى اختيار الناس. بل هي أصل من أصول الدين، وركن أساسي فيه، فلا يمكن للرسول ﷺ أن يهملوه أو يتركوه لتقدير إلى عامة الناس"<sup>8</sup>.

يعتقد الشيعة أن الإمامة تعد ركنا أساسيا من أركان الدين، فلا يكتمل الإيمان إلا بالإقرار بها. ويرون أن منزلة الإمام تماثل منزلة النبي ﷺ من حيث كونه امتدادا لوظيفته في الهداية والبيان. ولذلك يجب أن يوجد في كل زمان إمام مرشد يقوم مقام النبي ﷺ في مهامه. كما أن الدليل الذي يوجب بعثة الأنبياء وإرسال الرسل هو ذاته الذي يستوجب تعيين الإمام بعد وفاة النبي ﷺ ويؤكدون أن الإمام لا يكون إلا منصوبا عليه بنص صريح<sup>9</sup>.

وكذلك، عند مذهب الإمامية يجب الإمام أن يكون معصوما، أي خاليا من الذنوب والخطأ لأن الإمام كحامل الشريعة وهو استمرار لمهام النبي، لذا إذا لم يكن الإمام معصوما فطاعته مخالفة للشريعة<sup>10</sup>.

<sup>6</sup> أبي الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (مكتبة النهضة المصرية، 1369هـ). ج 1، ص 25، 34، 70.

<sup>7</sup> محمد باقر الصدر، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة (بيروت: مؤسسة الاعلى للمطبوعات، 1986هـ). ص 73-74.

<sup>8</sup> أحمد الشهرستاني، الملل والنحل (بيروت - لبنان: دار المعرفة، 1414هـ). ج 1، ص 146.

<sup>9</sup> محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، د.ت. ص 54-55.

<sup>10</sup> نصير الدين الطوسي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (شكوري، 1372هـ). ص 390.

فاعتقاد الشيعة الإمامية الإثني عشرية في الإمامة باعتبارها قيادة إلهية مبلغ الشريعة بعد النبي نضية ومعصومة يؤدي إلى ظهور عقيدة استمرارية القيادة الروحية من خلال الأئمة الإثني عشر.

وفي اعتقادهم أنه عندما وصلت للإمام الثاني عشر وهو محمد بن الحسن العسكري، لم تتوقف استمرارية السلطة الإلهية، بل حُفظت من خلال مفهوم الغيبة. كان الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الملقب ب"المهدي" وهو غائب وسيحضر في آخر الزمان لدفع انتشار الظلم والجور في هذه الأرض.

إن الشيعة الإمامية يؤمنون بأن المهدي ولد في عام 256 هـ. لا يزال حيا في حالة الغيبة حتى الآن، ويعد طول عمره من قبيل معجزات الأنبياء، وفي فترة الانتظار تدعو الشيعة إلى التزام الشريعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أوصى بذلك الأئمة السابقون، حتى يظهر عليهم المهدي في آخر الزمان.<sup>11</sup>

ويعتقد الشيعة بالرجعة، وهي عودة البشر إلى الدنيا قبل يوم القيامة، ويُعدُّ هذا الاعتقاد عندهم جزءا من الإيمان بقدرة الله تعالى، ويرون وقوعها سيكون بعد ظهور الإمام المهدي.<sup>12</sup>

فبعد وفاة الحسن العسكري وانقطاع سلسلة الأئمة، أصبح الإيمان بغيبة ابنه الذي يعتقدون بوجوده، ركيزة أساسية في مذهبهم، ومحورا تدور عليه عقيدتهم، حتى صار الاعتقاد بهذه الغيبة عاملا في بقاء المذهب واستمراره. وبذلك لا يُعدُّ تاريخ الشيعة الإمامية الإثني عشرية مجرد خلاف سياسي في بدايات الإسلام، بل هو تطور في بنية عقديّة متكاملة، تقوم على الإيمان بالإمامة والغيبة والرجعة، وغيرها من المفاهيم التي شكلت خصوصية هذا المذهب عبر التاريخ.

المبحث الثاني : مكانة الصحابة عند أهل السنة والجماعة مقارنة بمكانة الأئمة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية

ومن أبرز أوجه الاختلاف بين أهل السنة والشيعة الإمامية هي مسألة إثبات السلطة الدينية بعد وفاة النبي ﷺ. إذ أن لكل منهما شخصيات مؤثرة في تبليغ الشؤون الدينية بعد وفاته ﷺ. غير أن طبيعة هذه السلطة وشرعيتها ووظيفتها تختلف اختلافا جوهريا. فالصحابه عند أهل السنة يعدون ورثة الأنبياء

<sup>11</sup> المظفر، عقائد الإمامية. ص 67-70

<sup>12</sup> المظفر، عقائد الإمامية. ص 70-75.

في تبليغ رسالة النبي صلى الله عليه وسلم. بينما يرى الشيعة أن الإمام خليفة للنبوّة، بل إن له منزلة خاصة كمنزلة النبي ﷺ في بيان الدين.

ويعرّف الصحابي عند أهل السنة بأنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فمن لقيه كافراً، أو ارتدّ بعد إسلامه ومات على الكفر، فليس من الصحابة<sup>13</sup>. وللصحابة مكانة عظيمة في الإسلام، فهم أوائل من بلغ عن رسول الله ﷺ، لما لازموا وشاهدوا أحواله ﷺ، فإذا وقع بينهم اختلاف في بعض الأمور الدينية رجعوا إليه ﷺ مباشرةً.

فقد قال الإمام أبو زرعة الرازي: " إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق"<sup>14</sup>، والمراد من هذا القول، أن ثبوت صدق الرسول ﷺ. وحقية القرآن وما جاء به من الشريعة إنما وصل إلى الأمة عن طريق الصحابة رضي الله عنهم، فهم الوساطة في نقل الوحي وحفظه. ومن ثمّ فإن الطعن في عدالتهم يؤدي بالضرورة إلى التشكيك في مصدريّة القرآن والسنة. ولذلك يرى القائل أن من يسعى إلى جرح الصحابة إنما يقصد تقويض أصول الدين فكان ردُّه وبيان بطلانه أولى. والصحابة هم خير قرون هذه الأمة، كما ثبت ذلك في قول النبي ﷺ: « إِنَّ خَيْرَ كُفْرِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوهُمْ »<sup>15</sup>.

كما أن الصحابة هم الذين لازموا النبي ﷺ، وشاركوه في الجهاد والدعوة والهجرة وغير ذلك من شؤون الدين، ولذلك فإن مكانتهم عند أهل السنة ليست مجرد مكانة تاريخية، بل هي مكانة حملة الرسالة بعد النبي ﷺ، لا سيما في رواية الحديث ونقل الشريعة الإسلامية.

يرى الشيعة الإمامية أن منصب الإمامة يشبه النبوّة في طبيعته، فلا يمكن أن يثبت إلاّ بنص إلهي صريح، يبلغه الله تعالى إما على لسان رسوله أو عن طريق الإمام السابق إذا أراد أن يعين من يخلفه. فالإمامة عندهم تأخذ حكم النبوّة من غير فرق، إذ لا يحق للناس أن يتدخلوا فيمن يختاره الله لهداية

<sup>13</sup> ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ). ج 1، ص 7-8.

<sup>14</sup> العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة. ج 1، ص 22.

<sup>15</sup> أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم، 1964/4، ح 2535. ( أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (1388هـ)، ( بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1374هـ - 1955م).



البشرية، كما لا يجوز لهم ترشيحه أو انتخابه. وذلك لأن الشخص المؤهل لتحمل مسؤولية الإمامة العامة وهداية الخلق أجمعين لا يمكن معرفته إلا بتعريف من الله تعالى، ولا ينصب إلا بتعيين إلهي مباشر.<sup>16</sup>

ويعتقد الشيعة أن النبي ﷺ. نصَّ على الخليفة والإمام من بعده، فعين ابن عمه علي بن أبي طالب، ومن ذريته أئمة للناس، ونصَّ عليه بالخلافة، كما يذكرون أن ذلك وقع في موضع يسمى غدِير خم، حيث قال النبي: «أَلَا مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَنْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاحْذُلْ مَنْ حَذَلَهُ، وَأَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ كَيْفَمَا دَارَ».<sup>17</sup>

فنظرة الشيعة على الأئمة كنظرة إلهية، فمكاتبته عند الشيعة كمقام النبوة بخلاف نظرة السني على الصحابي كراوي لحديث رسول الله ﷺ.

ومن حيث الوظيفة والاختصاص، فإن الصحابة عند أهل السنة يُعدُّون جميعاً عدولاً، موثوقين في رواياتهم، ولا يحتاجون إلى تقييم فردي في عدالتهم، كما نص على ذلك الإمام السيوطي في كتابه: "الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ مَنْ لَا بَسَّ الْفِتَنِ وَعَزِيْزُهُمْ بِاجْتِمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ"<sup>18</sup> والمراد من هذا القول، ما قرره في علماء علم الحديث، وهو عدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم، سواء من شارك في الفتن أم لم يشارك، وذلك بإجماع العلماء المعترين، ويبني هذا الأصل على اعتبارهم نقلة الشريعة بعد النبي ﷺ، فلا يؤثر ما وقع بينهم من خلاف أو اجتهاد في عدالتهم ولا في قبول رواياتهم.

وقد اتفق علماء أهل السنة سلفاً وخلفاً أن الصحابة كلهم عدول، لكونهم على الإطلاق معدلين بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ.<sup>19</sup> ولذلك يعتمد عليهم بوصفهم مرجحاً دينياً في نقل الأحاديث ومصادر الشريعة عن رسول الله ﷺ. وتتمثل وظيفتهم الرئيسة في رواية الحديث، مع كونهم أهل اجتهاد وفكر في المرحلة الأولى من تطوُّر الإسلام.

غير أن المراد بالعدالة عند أهل السنة ليس العصمة من الخطأ والنسيان أو الذنب، إذ لم يقل بذلك أحدٌ من أهل العلم، بل المراد أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، لأنهم بشرٌ غير معصومين، إذ إنَّ العصمة عند أهل السنة خاصة بالأنبياء والمرسلين. وعلى هذا فالصحابة أهل اجتهاد، وقد يقع في

<sup>16</sup> المظفر، عقائد الإمامية. ص 63-64

<sup>17</sup> المظفر، عقائد الإمامية. ص 64.

<sup>18</sup> جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (دار طيبة، د.ت). ج2، 674.

<sup>19</sup> ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (مصر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والاسلامية، 1440). ج 1، ص 19.

اجتهادهم الخطأ والصواب<sup>20</sup>. كما قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» (رواه البخاري)<sup>21</sup>.  
فالصحابة كلهم عدول من حيث روايتهم عن النبي ﷺ. غير أنهم من حيث بشريتهم قد يقع في اجتهادهم الخطأ والنسيان.

بخلاف الشيعة الإمامية، إذ يرون أن الأئمة من حيث الوظيفة والاختصاص لا يُعدون مجرد رواية فحسب، بل هم المفسرون الحقيقيون للقرآن والسنة، لكونهم - في نظرهم - بمنزلة قريبة من مقام النبوة في بيان الدين. ويقولون بوجود العصمة للأئمة، وتعد مسألة عصمة الإمام من المسائل الأساسية في عقيدتهم، إذ يرون بأن الإمام عندهم كمرتبة الثالثة بعد الله تعالى ورسوله، فاصطفاهم الله تعالى كما فعل على أنبيائه، وهم يُكفِّرون على من خالف الإمام، لأن الإمام هو النبي والنبي هو الإمام عندهم.  
ويقولون بوجود عصمة الإمام، قياساً على عصمة الأنبياء عندهم. فإذا كان الصحابي عند أهل السنة يعدُّ راوياً للحديث، بينما الإمام عند الشيعة يُعدُّ مُبَلِّغاً للدين ومرجعاً في بيانه صلى الله عليه وسلم. لذلك يرون ضرورة عصمته، ويستدلون على ذلك بأنه لو لم يكن الإمام معصوماً للزم وقوع الخطأ منه، وإذا جاز عليه الخطأ والنسيان لاحتاج إلى إمامٍ آخر يصحح له، وهذا يؤدي إلى التسلسل، فهذا لا يجوز<sup>22</sup>.

كما أن أهل السنة والجماعة يرون أن عدالة الصحابة ثابتة بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ، فإن الشيعة يقولون بوجود النص كذلك على الأئمة، فتعيين الإمام عندهم لا يكون عن طريق المشاورة، بل تعيينه بالنص، كما هو الحال في تعيين الأنبياء والرسل، وعلى هذا الأساس يوجبون ذلك في حق الأئمة<sup>23</sup>. يرى الشيعة بأن العادل هو كل من عدل الله تعالى ورسوله، وتختلف الشيعة عن أهل السنة في تعريف الصحابي، يرون أن الصحابي كل من صحب ورأى ولقي وسمع من رسول الله ﷺ. فهذا التعريف

<sup>20</sup> إسماعيل الشيريني، عدالة الصحابة رضي الله عنهم ودفع الشبهات، د.ت. ص 4.

<sup>21</sup> أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم اذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، 292/9 ح 7347.

<sup>22</sup> الطوسي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد. ص 390.

<sup>23</sup> الطوسي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد. ص 392-392.

يشمل على كل من كان مؤمناً أو عادلاً أو منافقاً أو فاسقاً يطلقون عليهم باسم الصحابي.<sup>24</sup> وبناء على هذا التعريف يختلف تصورهم لمرتبة الصحابة.

يرى أهل السنة بأن الصحابة كلهم عدول، بينما يرى الشيعة أن الصحابة بشر، وليسوا جميعاً عدولاً، فمنهم من يخطئ ومنهم من يصيب، ولا تعد جميع أفعالهم صحيحة عندهم، كما يثبتون وجود بعض المنافقين في عصر النبي ﷺ. ويشيرون إلى وقوع مخالفات بعد وفاته ﷺ.<sup>25</sup>

ويستدل الشيعة على ذلك ببعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابِ عَظِيمٍ. وَأَخْرُوجُوا اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>26</sup>. ومن ثم لا يسلمون بعدالة جميع الصحابة.

وفي المقابل، يردّ أهل السنة على هذا الاستدلال بقولهم إن الأمة قد أجمعت على عدالة الصحابة، ممستندين إلى ثناء الله تعالى عليهم في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>27</sup>

ويفسر أهل السنة في قوله "السابقين الأولين" بأهم الصحابة الكارم، غير أن الشيعة يناقشون هذا الاستدلال، ويرون أن لفظ "من" في الآية قد يفيد التبعية، وفي هذه الآية لم يذكر الكلمة "الكل"، أن العبارة "كل الصحابة عدول" إنما تستعمل في اصطلاح علماء الجرح والتعديل، ولا يلزم من ذلك في نظر المخالفين نفي إمكان النقد أو المناقشة لبعض تصرفاتهم.<sup>28</sup>

<sup>24</sup> أحمد حسين يعقوب، نظرية عدالة الصحابة (لندن: مؤسسة الفجر، د.ت). ص 59.

<sup>25</sup> Quraisy Shihab. *Buku Putih Madzhab Syiah* (Jakarta Selatan: Tim Ahlul Bait Indonesia, 2012).

<sup>26</sup> سورة التوبة، الآية : 101-102.

<sup>27</sup> سورة التوبة، الآية : 100.

<sup>28</sup> Tim Ahlul Bait Indonesia. *Syiah Menurut Syiah* (Jakarta Selatan: Dewan Pengurus ABI, 2014).

وتعتقد الشيعة كذلك أن الانسان لو كان الصحابي كان مرتبته على حسب عمله. ويستدلون كلامهم بالأدلة القرآنية: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىكُمْ﴾<sup>29</sup>. لأن الشيعة يقولون بأن ثناء الله تعالى على الصحابة ليس على كل فردي بل موجه إلى جميع الصحابة عموماً، فهذا لا ينافي بوجودهم من المنافقين والفساقين والمرتدين وما إلى ذلك.

غير أن ما يذكره الشيعة في هذا الباب لا يوافق ما عليه أهل السنة والجماعة؛ إذ يرى أهل السنة أن الصحابة كلهم عدولٌ في نقلهم عن النبي ﷺ، أي إنهم لا يتعمدون الكذب عليه في رواية الحديث؛ ولذلك عدّهم الله تعالى ورسوله ﷺ، لملازمتهم النبي ﷺ ومعاشيتهم له. غير أن هذه العدالة لا تعني العصمة من الذنوب أو السهو أو الخطأ؛ فالصحابه بشرٌ، ولهم اجتهاداتٌ قد يقع فيها الخطأ أو الصواب<sup>30</sup>.

وترى الشيعة أن النبي ﷺ مع كونه بشراً، فيحتمل قد يقع منه الخطأ أو النسيان، فكيف بغيره ممن ليس بنبي؟، وبناءً على ذلك، لا يُسلمون بعدالة جميع الصحابة، بل يفرّقون بينهم في قبول الرواية؛ فيقبلون روايةً من يثبت عندهم ثباته على الإيمان، ويردّون روايةً غيره، مثل المرتدين بعد وفاة النبي ﷺ<sup>31</sup>.

ويستدلّ بعضهم بما روي عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: "كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ. إلا ثلاثة، فقلت: ومن ثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي"<sup>32</sup>. فذهبت الشيعة إلى ردة بعض الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، إلا الثلاثة كما وردت في الحديث، وقصروا قبول الرواية على فئةٍ معيّنةٍ منهم.

ومع ذلك، فإنهم يُقرّون بفضل طائفةٍ من الصحابة الذين عُرفوا في نظرهم بالإخلاص والثبات في حفظ الإسلام والقرآن بعد وفاة النبي ﷺ، ويعدّونهم من الصالحين، ويقبلون مروياتهم في الحديث. وقد وردت أسماءٌ عددٌ من هؤلاء في كتب الرجال والحديث، ويُقدّر عددهم عند بعض الباحثين بنحو مائتي شخص، غير أنهم ليسوا جميعاً من المشهورين عند أهل السنة، ولم يتسنَّ حصرهم جميعاً في هذا الموضوع.

<sup>29</sup> سورة الحجرات، الآية 13.

<sup>30</sup> الشيرازي، عدالة الصحابة رضي الله عنهم ودفع الشبهات، ص 41.

<sup>31</sup> Shihab, *Buku Putih Madzhab Syiah*. (Jakarta Selatan: Dewan Pengurus ABI, 2012).

Hal 58-59

<sup>32</sup> القفازي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية. ص 719.

وتختلف الشيعة عن أهل السنة، في نظرهم على عدالة الصحابة، إذ يتبنون موقفاً نقدياً منها، لا سيما فيما يتعلق بما بعد وفاة النبي ﷺ. فلا يرون أنّ جميع الصحابة عدولٌ، لاعتقادهم إمكان وقوع الخطأ أو الانحراف من بعضهم بعد وفاته ﷺ، انطلاقاً من كون الصحابيِّ بشرًا يعتره الخطأ والنسيان، يمكن أن يكون مؤمناً أو منافقاً.

وبناء على ذلك ينظرون إلى عدالة الصحابة على ضوء ومواقفه. ويستدلّون على موقفهم ببعض الآيات القرآنية والروايات الحديثية، ومن ثمّ يفرّقون بين الصحابة في قبول الرواية؛ فيقبلون روايةً من ثبت عندهم ثباته، هم الأئمة المذكورين في كتبهم الشيعي.

وإذا ذهب الشيعة الإمامية إلى عدم القول بعدالة جميع الصحابة، ورأوا أنّ بعضهم قد وقع في الخطأ أو خالف بعض الالتزامات بعد وفاة النبي ﷺ، فإنّ أهل السنة ينظرون إلى هذا الموقف على أنّه يتضمّن طعنًا في الصحابة، ويؤكّدون في المقابل عدالتهم وفضلهم، وأنّ ما نُسب إليهم باطل. وفي المقابل، يرى أهل السنة أنّ الصحابة جميعاً عدول، وينهون عن الطعن فيهم، مستدلّين بقول النبي ﷺ: « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُخْدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ<sup>33</sup> » (رواه مسلم). ويفهم من هذا الحديث بياناً عظيم فضل الصحابة ومكانتهم، وتحريم سبهم.

وقد بين العلماء أن هذا النهي ورد في سياق التفريق بين من تقدم إسلامه من الصحابة ومن تأخّر؛ كالإشارة إلى فضل من أسلم قبل الفتح، مثل عبد الرحمن بن عوف، وعلى من أسلم بعده، كخالد بن الوليد رضي الله عنهما، مع بقاء الجميع داخل وصف الصحبة. وهذا يدلّ على تفاوت الصحابة في الفضل والطبقات، مع اتفاق أهل السنة على عدالتهم في الجملة<sup>34</sup>.

أما من جهة العلوم الدينية، فإن الشيعة يرون أن المرجعية الحقيقية في فهم الشريعة تتمثّل في تعاليم الأئمة؛ ولذلك يعتمدون في تفسير نصوص القرآن والسنة على ما يُنقل عنهم من أقوال وروايات المنسوبة إلى الأئمة. وتعد كتب الحديث الشيعية الرئيسية مثل كتاب الكافي للكليني وكتاب بحار الأنوار للمجلسي من المصادر المعتمدة في الفقه وأصوله، لما تشتمل عليه من روايات منسوبة إلى الأئمة.

<sup>33</sup> أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، 4/1976، ح 2540.

<sup>34</sup> عبد الله الراجحي، شرح سنن ابن ماجه (https://islamweb.net)، د.ت.

يعتقد الشيعة أن الأئمة يحيطون بالعلوم الإلهية، ويستدلون بكلام الإمام الطوسي على هذا، شرح الإمام الطوسي أن من أدلة وجوب علم الإمام بجميع مسائل الدين هو أن الإمام يعد حجة في أمور الشريعة وحافظاً لأحكامها، مما يستلزم أن يكون ملماً بكل جوانبها ليتمكن من أداء دوره في تبليغ الدين وأحكامه على الوجه الصحيح.<sup>35</sup> وامتنع الشيعة عن الأخذ بالقياس واعتبروه بدعة، بل كان معظم علماء الإمامية استعانوا بما ورد عن أئمتهم من أحاديث تضمنت حلولاً لمشكلات لم توجد فيها سنة صريحة أو آية من القرآن، ولعل الأئمة توصلوا لتلك الحلول بما علمهم الله.

وقد روي عن المفيد أن عبد الرحيم عرض مسألة لم يرد فيها نص صريح في السنة، فاجتهد فيها فأصاب، فقال له: «يا عبد الرحيم، تلك من المعضلات». ويُفهم من هذا أن مثل هذه المسائل تحتاج إلى اجتهادٍ ونظر. غير أن الشيعة الإمامية - لاعتقادهم عصمة الإمام - لا يجيزون الشك في أقواله.<sup>36</sup> ويرون أن ما يُنقل عن الأئمة يُعدّ حجةً معتبرةً عندهم، لاعتقادهم أن الإمام مؤيّدٌ ومصطفى بما نص الله عليه.

بخلاف أهل السنة، فلا يعد الصحابيُّ مصدراً أصلياً مستقلاً في بيان تعاليم الإسلام، ولا يُشترط فيه الإحاطة بجميع العلوم الشرعية؛ بل يُنظر إلى أقواله على أنها من باب الاجتهاد، الذي يحتمل الخطأ والصواب. كما لا ينكر أهل السنة القياس، بل يجعلونه من مصادر الاستنباط عند عدم وجود نص في الكتاب أو السنة؛ فيرجع حينئذ إلى الاجتهاد المبني على الأصول، وهو ما جرى عليه الصحابة والعلماء من الفقهاء والأصوليين في استنباط الأحكام الشرعية.

كما روي عن جماعة من الصحابة: «مَنْ أَتَاهُ مِنْكُمْ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ». وكان عمر إذا نزل به نازلة من أمر الأحكام سأل الصحابة: هَلْ فِيكُمْ مَنْ يَحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا شَيْئًا؟ فَإِذَا رُويَ لَهُ فِيهَا أَثَرٌ قَبْلَهُ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ مَعَهُ إِلَى مُشَاوَرَةٍ وَلَا اجْتِهَادٍ، فَإِذَا عُدِمَ حُكْمُهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَرَعَ إِلَى مُشَاوَرَةِ الصَّحَابَةِ وَإِلَى اجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِيهَا.<sup>37</sup> وكان الصحابي والتابعين ومن بعدهم إنما كانوا يفرعون إلى النظر والاستدلال عند عدم النصوص ولم يحك عن أحد منهم مقابلة النص بالقياس ولا معارضته بالاجتهاد.

<sup>35</sup> الصدر، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة. ص 137.

<sup>36</sup> الصدر، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة. ص 140.

<sup>37</sup> أبو بكر الرازي، الفصول في الأصول (كويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1414هـ). ج 2، ص 319.

كان الاجتهاد عند أهل السنة أمر طبيعي، لأن الصحابة والعلماء من بعدهم ليسوا معصومين ويعرف الحق بالاجماع أو بمنهج أصول الفقه المتطور.

ويرى الشيعة بأن الإمام عليا رضي الله عنه أعلم الناس بالقرآن، وأوسعهم معرفة بمعانيه وتعاليمه. وقد ورد في الكافي للكليبي: « قلت للناس: من قيم القرآن؟ فقالوا: ابن مسعود يعلم، وعمر يعلم وحذيفة يعلم، قلت كله؟ قالوا: لا، فلم أجد أحدا يقال أنه يعرف ذلك إلا عليا فأشهد عليا صلوات الله عليه كان قيم القرآن». ويستند الشيعة الإمامية في هذا الاعتقاد إلى أن عليا في نظرهم محيط بعلم القرآن كلها، عالم بتأويله ومعانيه الباطنة. كما يرون أن المراد بـ«الراسخين في العلم» الواردين في القرآن هم الأئمة المعصومون، وقد روي في الكافي عن الإمام الصادق أنه قال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ إِنَّ المقصود بهم أمير المؤمنين علي والأئمة من بعده.<sup>38</sup>

فجعل الشيعة الأئمة كمؤول نصوص القرآن، واستنادهم على ذلك. فكان تفسير الشيعة "الراسخون في العلم" يختلف عن تفاسير العلماء المفسرين المعتبرة في الإسلام، فالعلماء فيهم الاختلافات في تفسيرهم، بل لم يخص من الذي يستطيع تأويل القرآن، ولكن عندما فسّر الطوسي الآية قال: "المعنى من الراسخين في العلم هم أصحاب النبي ﷺ. الذين آمنوا بالقرآن وصدقوا به"<sup>39</sup>.

فترى من ذلك أن الأئمة لا يناسبون لكونهم أعلم بتأويل القرآن، بل كان التأويل أولى وأنسب عند الصحابة، إذ إنهم أرفع منزلة من أن يوصفوا بمجرد الثقة، بل هم جميعا عدول، وقد شهدوا التنزيل وتلقوا الأحكام التي أقرت بالاجتهاد<sup>40</sup>.

وهكذا، تعتمد الشيعة في مختلف شؤونها الدينية على الأئمة اعتمادا كلياً، نظراً لقولهم بعصمتهم وثبوت النص الإلهي عليهم، فالإمام عندهم بمنزلة النبي ﷺ. وعلى خلاف ذلك، فإن أهل السنة يستندون إلى ما بلغه رسول الله ﷺ. إذ إن النبي حامل الشريعة والسنة النبوية تُعدّ المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى. كما أن ما ورد في القرآن من الأحكام تبينه السنة من خلال البيان التفصيلي، سواء أكان ذلك بطريق القطع أم الظن، وبصيغ الأمر والنهي والندب وغيرها. ومن ثمّ، جاز للصحابة الاجتهاد في الفروع والفرائض في ضوء ما ورد من نصوص.

<sup>38</sup> الصدر، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة. ص 141-143.

<sup>39</sup> الطوسي، التبيان في تفسير القرآن. ج 1، ص 441.

<sup>40</sup> ابن شاهين، شرح مناهب أهل السنة (قرطبي: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، 1415هـ). ص 45.

فإذا كانت الشيعة تعتمد في مسائلها العقدية على الأئمة بناءً على القول بعصمتهم، فإن أهل السنة يقصرون العصمة على الأنبياء فحسب، ولا يُثبتونها للأئمة على الإطلاق، ومن هنا كان اعتمادهم في القضايا العقدية على الأنبياء دون غيرهم.

أما في قضية عصمة الأنبياء من الصغائر والكبائر والخطأ والسهو والنسيان في الرسالة والتبليغ فلا خلاف بين الإمامية وأهل السنة. وقد استدل كثير من علماء الإمامية بإجماع الطائفة على عصمة الأنبياء. كما بين الحلبي في كتابه "نهج الحق اتفاق الإمامية على عصمة الأنبياء" فيقول: "ترى الفرقة الإمامية أن الأنبياء منزّهون تماماً عن افتراق الذنوب صغيرها وكبيرها، سواء كان ذلك عن قصد أو عن سهو، وأنهم مصنونون من كل معصية أو خلق يعد منقصة أو دناءة، وذلك منذ ما قبل بعثتهم وحتى بعدها، لأن العصمة عندهم شرط لازم لكمال النبوة وسمو مقام الأنبياء".<sup>41</sup>

غير أن الإمامية اختلفوا في مسألة وقوع السهو منه صلى الله عليه وسلم. لا سيما في غير ما يتعلق بالتبليغ؛ إذ ذهب أكثرهم إلى عدم جواز السهو على الأنبياء مطلقاً، بينما أجازه بعضهم، كالثمّين، أما غيرهم يقولون بأن نفي السهو عن النبي ﷺ يعد من الغلو.<sup>42</sup>

فالشيعة متفقون على عصمة الأنبياء، ويعتبرون الأئمة كمقام النبوة في تبليغ الشريعة، لذلك يجب العصمة على الأئمة، بخلاف أهل السنة أن العصمة للأنبياء فحسب ولا يستمر العصمة على مقام الصحابة، لكونهم كرواة أحاديث رسول الله ﷺ. ويكتفون في حقهم بوصف العدالة في الرواية، دون القول بالعصمة.

ومن هنا يتبين أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة الإمامية الإثني عشرية لا يقتصر على تقييم الأفراد من الصحابة والأئمة، بل يمتد إلى بنية المرجعية الدينية ومصادر التلقي بعد وفاة النبي ﷺ. فأهل السنة والجماعة يرون أن الصحابة ناقلة الدين، وعدول موثوقون، اجتهدوا في فهم الشريعة ونقلها، وأن عدالتهم لا تعني العصمة بل الأمانة في الرواية والنقل. بينما ذهب الشيعة إلى أن الإمامة امتدادا للنبوة، وأن الإمام منصوب بالنص، معصوم عن الخطأ، ويمثل الحجة الإلهية في كل زمان.

يتجلى من ذلك أن لكل من المذهبين تصور مختلف حول من يحق له تفسير الشريعة وتوجيه الأمة بعد النبوة. فبينما اعتمد أهل السنة والجماعة على الصحابة واجتهاداتهم ومروياتهم كمصدر أساسي للتشريع، جعلت الشيعة الإمامية الأئمة المعصومين هم وحدهم المرجع الحقيقي لفهم القرآن والسنة. وهذا

41 عصام السيد محمد عبد الرحيم، "العصمة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية"، جامعة نجران، د.ت. ص 26.

42 محمد عبد الرحيم، "العصمة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية". ص 33.



الخلاف يعكس تباينا جذريا في النظرة إلى السلطة الدينية. ويشكل أحد المحاور الأساسية لفهم المسألة العقديّة بين المذهبين في الإسلام.

## الخلاصة

بعد استعراض جذور تاريخية لنشأة المذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية ومقارنة مكانة الصحابة عند أهل السنة بمكانة الأئمة عند الشيعة، اتضح أن نشأة التشيع لم تكن مجرد موقف سياسي في بداية الإسلام، بل تطورت لتصبح بنية عقديّة متكاملة لها أسسها وهي الأصول الفقهيّة والكلامية، خاصة في مسألة الإمامة، التي جعلها الشيعة الإمامية أصلا من أصول الدين وشرطا لصحة الإيمان. وهذا الفهم اختلف مع أهل السنة والجماعة اختلافا تماما، حيث ينظر السني إلى الصحابة كمصدر رئيس لنقل الشريعة من النبي صلى الله عليه وسلم. وليسوا معصومين. بل عدول في الرواية، مع إقرار بإمكان الخطأ والسهو، وجاز له الاجتهاد في الحكم. وينظر أهل السنة أن المرجعية الدينية بعد النبي صلى الله عليه وسلم. تعود إلى الصحابة وإجماع الأمة، بينما يرى الشيعة أن الإمام المعصوم كمرجعية أساسية بعد النبي صلى الله عليه وسلم. ويجب عليه العصمة من الذنب والخطأ والسهو، ويجب أن ينص عليه من قبل الله تعالى. فبهذه الاختلافات أدّى إلى تفاوت جوهري في طريقة فهم النصوص الدينية، وتفسير القرآن وقبول رواية السنة، ومصادر التشريع الإسلامي. حيث يعتمد الشيعة الإمامية على روايات الأئمة، بينما يعتمد أهل السنة على روايات الصحابة والتابعين ومن بعدهم. فأهل السنة يعتقدون بعدول جميع الصحابة بينما الشيعة يميزون بينهم، ويقبلون روايات فئة قليلة ممن لم يخالفوا عليا وأهل البيت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

## فهرس المصادر

- al-Ash‘arī, Abī al-Ḥasan. *Maqālāt al-Islāmiyyīn wa Ikhtilāf al-Muṣallīn*. (Maktabat al-Nahḍah al-Miṣriyyah, 1369 H).
- al-Bukhārī, al-Imām. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. (al-Qāhirah: Dār al-Ta’ṣīl, 1433 H).
- al-Ḥajjāj, Muslim. *Ṣaḥīḥ Muslim*. (Bayrūt: Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī, 1374 H). al-Muḥaqqiq: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī (t. 1388 H).
- al-Rājihī, ‘Abd Allāh. *Sharḥ Sunan Ibn Mājah*. <https://islamweb.net>, d.t.
- al-Rāzī, Abū Bakr. *al-Fuṣūl fī al-Uṣūl*. (al-Kuwayt: Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytiyyah, 1414 H).

- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Tadrīb al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb al-Nawawī*. (Dār Ṭayyibah, d.t.).
- al-Shahrastānī, Aḥmad. *al-Milal wa al-Niḥal*. (Bayrūt – Lubnān: Dār al-Ma‘rifah, 1414 H).
- al-Shirbīnī, Ismā‘īl. *‘Adālat al-Ṣaḥābah raḍiya Allāhu ‘anhum wa Daf‘ al-Shubḥāt*, d.t.
- al-Ṣadr, Muḥammad Bāqir. *Tārīkh al-Imāmiyyah wa Aslāfihim min al-Shī‘ah*. (Bayrūt: al-Mu‘assasah al-A‘lā li al-Maṭbū‘āt, 1986 M).
- al-Ṭūsī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. *al-Tibyān fī Tafsīr al-Qur‘ān*. (Bayrūt – Lubnān: Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, d.t.).
- al-Ṭūsī, Naṣīr al-Dīn. *Kashf al-Murād fī Sharḥ Tajrīd al-I‘tiqād*. (Shakūrī, 1372 H).
- al-‘Asqalānī, Ibn Ḥajar. *al-Iṣābah fī Tamyiz al-Ṣaḥābah*. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1415 H).
- al-Qifāsī, ‘Abd Allāh ibn ‘Alī. *Uṣūl Madhhab al-Shī‘ah al-Imāmiyyah al-Ithnā ‘Ashariyyah*, 1414 H.
- al-Muzaffar, Muḥammad Riḍā. *‘Aqā’id al-Imāmiyyah*, d.t.
- Ibn Shāhīn. *Sharḥ Madhāhib Ahl al-Sunnah*. (Qurṭubah: Mu‘assasat Qurṭubah li al-Nashr wa al-Tawzī‘, 1415 H).
- Ibn ‘Abd al-Barr. *al-Istī‘āb fī Ma‘rifat al-Aṣḥāb*. (Miṣr: Markaz Hajr li al-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-‘Arabiyyah wa al-Islāmiyyah, 1440 H).
- Muḥammad ‘Abd al-Raḥīm, ‘Iṣām al-Sayyid. “al-‘Iṣmah ‘inda al-Shī‘ah al-Imāmiyyah al-Ithnā ‘Ashariyyah.” (Jāmi‘at Najrān), d.t.
- Ya‘qūb, Aḥmad Ḥusayn. *Nazariyyat ‘Adālat al-Ṣaḥābah*. (Landan: Mu‘assasat al-Fajr, d.t.).
- Tim Ahlul Bait Indonesia. *Shī‘ah menurut Shī‘ah*. (Jākartā al-Janūbiyyah: Dewān Pengerus ABI, 2014 M).
- Shihāb, Quraisy. *Buku Putih Mazhab Shī‘ah*. (Jākartā al-Janūbiyyah: Tim Ahlul Bait Indonesia, 2012 M).